وأما ما آخر الاسم الأول منه ياء نحو معدي كرب وقالي قلا فذكر الزجاج أن بعضهم
يفتحها والأصح سكونها مطلقا سواء كان التركيب للإضافة أو لم يكن أما في تركيب
غير الإضافة فلوجهين أحدهما أن الياء المكسور ما قبلها أثقل من الحروف الصحيحة
والحروف الصحيحة قد بنيت على الفتح لكونه أخف الحركات ولا أخف من الفتح إلا
السكون فلذلك اختص به ما هو أثقل من الصحيح والوجه الثاني أنه لما
مزج الاسمان وصارا كالكلمة الواحدة صارت الياء كالياء التي من نفس الكلمة
نحو بادر دبيس فأسكنت كسكونها لطول الكلمة بالتركيب وأما في تركيب الإضافة
فالقياس فتحها في حال النصب كالمنقوص إلا أنها سكنت لما كانت إضافتها
لازمة فأشبهت بذلك المركب النوع السابع كم وكأي وكذا
وكيت وذيت وتسمى هذه كنايات وأصل الكناية التورية عن الشيء بأن يعبر
عنه بغير اسمه لضرب من الاستحسان والإيجاز فأما كم وكذا فكني بهما عن العدد
المبهم لضرب من الاختصار عن تكرار المسؤول عنه كأين ومتى وإنما اختصت كم
بالكناية دون أين ومتى وما شاكلهما لأن لفظ كم لا يدل على العدد بل يسأل به عن العدد
فصح أن يقال إنه كناية عن العدد لعدم وضع لفظه له ولما أين ومتى فموضوعان
للمكان والزمان فلا يصح إطلاق الكناية عليهما لكنهما شاركا كم في إرادة الاختصار
بوضعهما وتخالفان كم في أن لفظهما يدل على ما وضعا له وكم لفظها لم يوضع له وإنما
كني عنه بها وأما كيت وذيت فيكنى بهما عن الحديث المدمج فأما كم فبأي استفهامية
وخبرية وهي اسم بدليل دخول حرف الجر عليها نحو بكم مررت والإضافة إليها نحو غلام
كم رجل أخذت ووقوعها مفعولة نحو كم رجلا ضربت وعود الضمير عليها نحو كم
رجلا أكرمته أو أكرمتهم والإخبار عنها نحو كم مالك وإبدال الاسم منها نحو كم
مالك أعشرون أم ثلاثون وهي مبنية أما إذا كانت استفهامية فلتضمنها
معنى حرف الاستفهام وبنيت على السكون لأنه الأصل في البناء وأما إذا كانت
خبرية فلأربعة أوجه أحدها حملا لها على رب لأنها نقيضها لأنها للتكثير
ورب للتقليل ونسبتها اشتراك لكون القليل بعض الكثير مثل قولك رب إذا البعض

بدليل كم في الخبر ولذلك حملت كم عليها والثاني حملا لها على الاستفهامية لاشتراكهما
في اللفظ والثالث لأن وضعها على حرفين كوضع بعض الحروف والرابع
لتضمنها معنى حرف الإنشاء لأن غالبه أن يكون بحرف وكم نكرة بدليل إبدال النكرة
منها وتفسيرها بالنكرة وإنما وضعت على التنكير لأن مدلولها في الاستفهام
عدد منكور فكانت نكرة كمدلولها وكذلك في الخبر لأن التكثير أخص بالنكرات
من المعارف الخالية عن علم الجنس وإذا كانت استفهاما وقعت النكرة المفردة
بعدها منصوبة على التمييز لوقوعها بعد الأعداد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين
كقولك كم درهما مالك وإذا وقعت خبرية كان مميزها مجرورا ووقع مفردا
وجمعا كقولك كم رجل عندك وكم رجال وإنما اختصت الاستفهامية بنصب
التمييز والخبرية بجره لثلاثة أوجه أحدها أن الاستفهامية محمولة على ما ينصب
تمييزه من الأعداد والخبرية محمولة على نهاية العدد وهو المائة والألف لكونها
للتكثير ونهاية العدد يجر تمييزه والوجه الثاني أن الاستفهامية
نصبت لأن الاستفهام يطلب الفعل ومن شأن الفعل النصب والخبرية جرت
حملا لها على رب لكونها نقيضها والوجه الثالث أن الخبر لما كان سابقا
على الاستفهام في المعنى حمل الخبر على أول الأعداد وهي تجر تمييزها والاستفهام
على ما بعده لكونه ثانيا وهي تنصب تمييزها ولا نظر إلى كون ما قبل العشرة للقلة
وكم للكثرة لأن القصد الحمل في الإعراب لا في مدلول الألفاظ فلذلك لم يقدح
ذلك في كون كم للتكثير وإنما اختصت الخبرية بجمع المميز دون الاستفهامية
لوجهين أحدهما أنها لما كانت موضوعة للتكثير ولفظها لا يدل على التكثير
بخلاف لفظ المائة والألف قويت بجعل تمييزها جمعا إشعارا بدلالتها على
الكثرة والوجه الثاني أنه جعل جمعا حملا له على تمييز ما قبل العشرة
لاشتراكهما في جر ما بعدهما وإن كان أحدهما للقلة والآخر للكثرة واختلف
النحاة في المجرور بعد الخبرية فذهب الجمهور إلى أنه مجرور بكم ونقل عن الخليل
والكوفيين أنه مجرور بمن مقدرة وحجتهم من ثلاثة أوجه أحدها ظهور من معها
في بعض الصور يدل على تقديرها في الشمائل وكم من ملك وكم من قرية والثاني

Copyright © King Saud University